

خلال مشاركته في القمة المصرفية العربية الدولية بباريس سيتارامان: الإصلاحات التنظيمية تحدث توازناً بين النمو الاقتصادي والسلامة المالية

النمو العالمي.. وسوف تركز على زيادة الاستثمار النوعي في البنية التحتية التي من شأنها خلق العديد من فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي، والحد من الحواجز أمام التجارة، وتطوير الإصلاحات لتشجيع المنافسة بحيث تصبح أكثر إنتاجية وابتكاراً وزيادة فرص العمل والمشاركة.

وتطرق الدكتور سيتارامان في حديثه إلى إصلاحات القطاع المالي المختلفة بعد الأزمة، حيث قال: تم تطبيق قانون إصلاح وول ستريت (المعروف بقانون دود-فرانك) وقانون حماية المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية لدعم الإصلاحات التنظيمية في أعقاب الأزمة. وبموجب التشريع الجديد، سُنَّ قانون فولكر للحد من التداول بالمتلكات. ولقد جلت اتفاقية بارل (3) العديد من الإصلاحات التي تهدف إلى زيادة جودة وحجم رأس المال ونسب تغطية السيولة. وستتمكن مطلبات رأس المال المعدلة البنوك من ترتيب أوضاعها ووضع الخطط لسيناريوهات النمو والتركيز في نفس الوقت على السلامة المالية من خلال مصادر رأسمالية تحوطية.. وفيما يخص نسبة تغطية السيولة فقد وسعت الإصلاحات التنظيمية في عام 2013 من تعريف الأصول عالية الجودة لتشمل بعض الأصول مثل الأوراق المالية بضم عقاري المصنفة AA أو أعلى، وسندات الدين للشركات المصنفة A+ إلى BBB، وحقوق المساهمين الخالية من أي أعباء مالية التي تلبِّي بعض الشروط المحددة. وينبغي أن يضمن الجدول الزمني لتطبيق نسبة تغطية السيولة الانتشار التدريجي للتکاليف الناشئة على البنوك، ومن ثم على منتجات عملائهم. وسوف تعزز أيضاً من نشاط أسواق الأوراق المالية بضم عقاري.

وفي شهر يناير 2014، منح اقتراح التغييرات نسبة الرفع المالي مجال أكبر للمقرضين لاستخدام الممارسات المحاسبية المعروفة باسم المعاوضة لاحتساب النسبة، بالإضافة إلى المقترنات الخاصة بكيفية تحديد المقرضين لحجم الأنشطة خارج الميزانية العمومية الخاصة بهم.

ومن المتوقع أيضاً أن تتواءم نسبة صافي التمويل المستقر مع نسبة تغطية السيولة. ولقد ركزت الإصلاحات التنظيمية بعد الأزمة على السلامة والاستقرار. ويجب في نفس الوقت أن نولي النمو قدراً كبيراً من الاعتبار، وبالتالي تحقيق الإصلاحات التنظيمية من أجل خلق التوزان بين النمو الاقتصادي والسلامة المالية.



د سيتارامان متحدثاً في المؤتمر

مبادرات للحد من تعارض المصالح بين العاملين خلال السنوات الخمس المقبلة بأكثر من 2 تريليون دولار، وخلق عشرات الملايين من فرص العمل الجديدة على مستوى العالم. وتهدف الخطة إلى تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة دول العشرين بنسبة تعادل أو تزيد عن 2%، ويمكن أن يلعب قطاع الخدمات المالية أيضاً دوراً رئيسياً في إحياء الاقتصاد العالمي، وسوف تحتوي إستراتيجيات النمو في مجموعة الدول العشرين على مزيج من الإصلاحات الاقتصادية الكلية والهيكلية على المستوى المحلي بحيث تتناسب مع ظروف كل بلد في المناطق التي تحمل فرضاً كبيرة لتعزيز مجموعة دول العشرين إلى تعزيز النمو

د الدوحة - الشرق

عقدت القمة المصرفية العربية الدولية، تحت رعاية سعادة السيد فرانسوا أولاند، رئيس الجمهورية الفرنسية، يومي 20 و21 يونيو 2014 في فندق جورج الخامس في العاصمة الفرنسية باريس. وجاءت القمة هذا العام تحت عنوان "التحولات في الاقتصاد العالمي". وقد شارك الدكتور ر. سيتارامان، الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة، في جلسة نقاش دارت حول التحولات في الاقتصاد العالمي: الأولوية للإصلاح الاقتصادي في الأعوام القادمة - العودة إلى الأساسيات: من إصلاحات السلامة المالية إلى دعم تمويل التعافي الاقتصادي.. وقد شهدت القمة حضور لفيف من المصرفيين والدبلوماسيين ورجال الاقتصاد من المنطقة والعالم.

وخلال حديثه بهذه المناسبة، سلط الدكتور ر. سيتارامان الضوء على أهم التطورات التي تؤثر على الاقتصاد العالمي، وقال: "وفقاً للتوقعات التي أعلن عنها صندوق النقد الدولي لشهر أبريل، فمن المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3,6% في عام 2014.. ومع ذلك فقد خفض الصندوق من توقعاته لنمو الاقتصاد الأمريكي مؤخراً إلى 2% بعد أن كانت النسبة المتوقعة هي 2,8% في وقت سابق وذلك نتيجة للطقس السيئ الذي شهدته الولايات المتحدة في فصل الشتاء وتباطأ سوق العقارات السكنية.. وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي نمواً بنسبة 2,9% في عام 2013 رغم أنه كان قد شهد نمواً بنسبة 4,7% في عام 2005 قبل الأزمة المالية وتراجع بنسبة 0,4% في عام 2009 بعد الأزمة مباشرة..

وبالمثل فقد نمت التجارة العالمية بنسبة 2,1% فقط في عام 2013 رغم أنها كانت قد شهدت نمواً بنسبة 6,5% في عام 2005 قبل الأزمة المالية وتراجع بنسبة 12,2% في عام 2009 بعد الأزمة مباشرة.. وتشير التطورات التي ذكرتها آنفاً إلى أن الاقتصاد العالمي يشهد تعافياً بطيئاً ولم يعود إلى ما كان عليه قبل الأزمة المالية حتى الآن..

وقد تحدث الدكتور ر. سيتارامان عن الأساسيات التي يجب التركيز عليها من الناحية التنظيمية وعلى مستوى الاقتصاد الكلي لتعزيز الاستقرار وإحياء النمو، وقال سيادته في هذا الصدد: "يجب توسيع نطاق التنظيم كما يجب أن يظل مرنة لمواكبة الابتكار الذي تشهده الأسواق المالية، كما يجب أن يركز على الأنشطة وليس المؤسسات.. كما يجب إطلاق